وازرة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of .....

موضوع تقرير تربص

إستخدام التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة ومالية

من إعداد الطلبة:
- مهدي عبدالحق
-خوجة عبدالرحمن

تحت إشراف:
- الدكتور بحري علي

السنة الجامعية 2022م/2023م

الملخص

تعالج هذه الدراسة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وأدواته الأكثر استخداما في عملية اتخاذ القرار. و نظرا لطبيعة موضوعنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي و التي تمت على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة و قد توصلت الدراسة الى أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية فهو يعتبر الركيزة الأهم لمتخذي القرارات، و ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مع تحديد نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لتفاديها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القرار المالي، أدوات التحليل المالي، اتخاذ القرارات

Summary:

This study deals with the role of financial analysis in making financial decisions, and to achieve the objectives of the study and answer its questions, we relied on collecting information about financial analysis and its most used tools in the decision-making process. Due to the nature of our topic, the analytical descriptive approach was relied upon, and a case study method was relied on the applied side, which was carried out at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development and the M'sila Agency.

The study concluded that financial analysis is of great importance in making financial decisions, as it is considered the most important pillar for decision makers, through diagnosing the financial position of the institution with identifying strengths to enhance it and weaknesses to avoid it.

Keywords: financial analysis, financial decision, financial analysis tools, decision making

إستخدام التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

خطة البحث:

العنوان	الصفحة
مقدمة	3
الفصل الأول: الإطار النظري	
المبحث الأول : مدخل إلى التحليل المالي	6
المطلب الأول : ماهية التحليل المالي	6
المطلب الثاني : مجالات التحليل المالي والمستفيدون منه	13
المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي	17
المبحث الثاني : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات	29
المطلب الأول : مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات	29
المطلب الثاني : أنواع ومراحل إتخاذ القرار	30
المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات	34
خاتمة الفصل	36
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904	
المبحث الأول : إسقاط المنظور النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	37
المطلب الثاني: المكلفين بالقروض ومنح القرض	41
المطلب الثالث :دراسة حالة المشروع MT	46
خاتمة الفصل	64

مقدمة:

تمهيد:

تعد عملية اتخاذ القرارات المالية جوهر العملية الإدارية، لكنها في نفس الوقت تشهد جملة من التعقيدات خاصة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، لذلك فإن القرارات المالية في مجال الاستثمار أو التمويل أو غيرها لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي قصد فهم الموضوع بشكل جيد ارتأينا أن يكون بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة 904– على دراستنا الميدانية.

الإشكالية المطروحة:

كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟"

– ما المقصود بالتحليل المالي وما أهدافه ؟

– ما هي أساليب وأدوات التحليل المالي ؟

– ما هي أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناءا على نتائج التحليل المالي ؟

– وأخيرا كيف يساهم التحليل المالي في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اتخاذ مختلف قراراتها المالية

فرضيات البحث: تتمثل أهم الفرضيات التي نحاول إثبات صحتها أو نفيها من خلال هذا البحث فيما يلي:

– تستعمل المؤسسة الاقتصادية أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والقوائم المالية وغيرها للتعرف بدقة على الوضعية المالية.

– يلعب التحليل المالي دورا مهما في اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب سعيا إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية حول الموضوع واسقاطها على الحالة التطبيقية

مجالات الدراسة

تقع وكالة المسيلة 904 في الحي الإداري وسط المدينة يحدها شرقا البريد الجزائري، و غربا الشركة الوطنية للتأمين و صندوق الضمان الاجتماعي، شمالا المجلس القضائي، و جنوبا 24 مسكن، تبعد عن الجامعة بحوالي 2 كلم.

المجال الزمني

قمنا بالدراسة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ 2023/04/18 إلى غاية 2023/05/19

المجال البشري

تسعى وكالة المسيلة 904 كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتبارها جزء منه و تضم حاليا عدة عمال التي نوجزها في الجدول التالي:

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	03	02	08	13
02	المسيلة	21	03	11	35
03	بوسعادة	02	05	12	19
03	عين الملح	03	01	07	11
04	حمام الضلعة	04	04	05	13
المجموع		33	15	43	91

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة 904.

المنهجية

لقد اعتمدنا على المنهج التحليل فقد تطرقنا من خلاله إلى تحليل الميزانيات و جدول حسابات النتائج و المنهج الوصفي، و ذلك من خلال التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، أما ما تبقى من معلومات فتم الحصول عليها من خلال أسئلة مباشرة و إجراء مقابلات مع الإطار في البنك.

الأدوات

اعتمدنا كثيرا على الكتب التي تناولت موضوعنا خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاقتصادية و القروض. و من خلال الدراسة الميدانية اعتمدنا المقابلات الشخصية مع المكلفين المختصين و الذين لهم علاقة بالموضوع المعالج. و المقابلة هي تقنية من تقنيات البحث العلمي و أسلوب مهم لطالما أن الباحث ينزل بنفسه إلى الميدان و يقابل المستجوب أو العمال المستجوبين، و ذلك بهدف الحصول على المعلومات و البيانات اللازمة للاستخدام في البحث العلمي لأجل التحليل و المناقشة و محاولة الخروج بنتائج تخدم الموضوع، و تبنى المقابلة على أساس السؤال و الجواب فهي محادثة موجهة.

كما اعتمدنا أيضا في جميع معطيات الدراسة الميدانية على الوثائق الإدارية و المستندات و كذا الميزانيات و جدول حسابات النتائج و كذا المعاينة، بالإضافة إلى الملاحظة العلمية.

مبررات اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة 904 لدراسة الحالة.

1. كون التخصص الذي ندرسه له صلة بالموضوع.
2. الإجراءات المتخذة من طرف البنك عند منحه القرض.
3. الضمانات المقدمة من طرف المقترضين لأجل الحصول على القروض.
4. اعتماد الكثير من المشاريع الاقتصادية على الاقتراض للتمويل.
5. إمكانية البحث في الموضوع.
6. الموقع الذي يحتله البنك حيث أنه يقع وسط المدينة و قربه من الجامعة.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فهو يشخص حالة المؤسسة خلال فترة معينة باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة ومحاولة تفسيرها.

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي:

أولا: تعريف التحليل المالي:

التحليل المالي هو تقييم المشروعات والأعمال المرتبطة مع التمويل؛ بهدف تحديد طبيعة أدائها وملاءمتها، وغالباً يُستخدم التحليل الماليّ لدراسة الحالة الماليّة للمنشأة، من حيث كونها مستقرة ومُربحة؛ من أجل تبرير الاستثمارات النقديّة الخاصة بها.[1]

يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات، فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة "القيام بالواجب البيتي"، من خلال التحليل الكمي والنوعي للبيانات المالية.[2]

ثانيا: أهمية التحليل المالي وأهدافه:

1- أهمية التحليل المالي:[3]

ارتبط ظهور التحليل المالي كأحد مكزنات الفكر المالي بمرحلة الكساد العالمي في ثلاثينيات الرن الماضي، حيث انتشرت خلال هاته الفترة ظاهرة التعثر أو الفشل المالي. وخلال هذه الفترة تركز الغرض من التحليل المالي على كيفية حماية المشروع من التعثر أو الفشل وضمان بقائه في دنيا الأعمال.

---

[1]– سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد خمسون، 2 جانفي 2022.

[2] –فهمي مصطفي الشيخ، التحليل المالي، ط1، نادي خبراء المال، رام الله ، فلسطين ، 2008، ص 2

[3] – سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" وحدة أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إذارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2016-2017.

ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي الهائل الذي اقترن بانشاء المشروعات الضخمة والانتاج الكبير وما تحقق عن ذلك من وفرات مختلفة عقدت من عمليات الاشراف والرقابة وجعلت من الضروري وجود جهاز مالي مختص يمكنه تحمل تلك الأعباء. كذلك فقد ساهم تقدم التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتوسيع الأسواق إلى تزايد حركة رؤوس الأموال وتعقد قرارات الاستثمار و الاندماج وشراء المشروعات، مما زاد ايضا من أهمية التحليل المالي. وبصفة عامة، فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الامر الذي يعني التأكد من أن المنشأة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة. و يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة. سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد على توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث و التجديد.
- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديد.
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

2- أهداف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي في المؤسسة لرسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها وأحد المواضيع الهامة التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة كما يساعد التحليل المالي في توضيح أسباب النجاح أو الفشل وذلك بإستعمال نماذج التنبؤ والتي تساعد على إتخاذ القرارات المناسبة, وبصورة عامة فإن أهداف التحليل المالي تتمثل في الآتي[4]:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمنشأة، وآفاقه المستقبلية.
- تحديد أسباب المشكلات الحالية والمستقبلة التي تواجه المنشأة.

[4] – غذوان علي،مبادئ الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2020.

- تحديد قدرة المنشأة على سداد الالتزامات المترتبة عليها، وكذلك قدرتها على الاقتراض، أي تحديد المركز الإئتماني للمنشأة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة، وتحديد نسبة المخاطرة بالنسبة لكل عملية أو نشاط تقوم به المنشأة.
- الحكم على كفاءة إدارة المنشأة، وتحديد نسبة تحقيقها لأهداف المنشأة.
- تقييم جدوى الإستثمار في المنشأة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وبأعلى عائد بغية تحسين أداء المنشأة.

وهناك بهض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي نذكر بعضها:[5]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأمول الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقن على اموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

ثالثا: خطوات ووظائف التحليل المالي:

1- خطوات التحليل المالي: يستند التحليل المالي على عدة خطوات يجب على المحلل المالي أن يقوم بها لكي يجعل الكشوف المالية أو المحاسبية تتلاءم ومتطلبات التحليل المالي يمكن أن نستخلصها في الجدول الآتي:[6]

---

[5] – مويحي إلياس، دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICABبسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

[6] – يحياوي سمير، ملخص محاضرات التحليل المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج.

الجدول (1): جدول يوضح خطوات منهجية التحليل المالي

1- التصنيف	2- المقارنة	3- الاستنتاج والتقييم
-تحديد الغاية والهدف من التحليل. -جمع المعلومات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل. إذا فهي عبارة عن تجزئة للأرقام والحقائق المتواجدة في الميزانية الماليةاو جدول النتائج أو غيرها من الوثائق المحاسبية والهدف منها هو صياغة المعلومة التي يمكن عتبارها القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.	- تحديد أساليب التحليل وأدواته المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن. هذه الخطوة تعبر عن إيجاد العلاقة بين الأجزاء يبعضها البعض سواءا كانت جزيا أو كليا، بواسطة المؤشرات المالية المناسبة لكل حالة من الحالات التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وكذا الأهداف المرجوة الوصول إليها.	- مقارنة نتائج التحليل المالي بالمعايير المعتمدة. - تحليل المؤشرات التي يتم التوصيل إليها لمعرفة اتجاهها مستقبلا. - كتابة الاستنتاجات والتوصيات - تفسير البيانات بالاعتماد على الأدوات المستعملة

2- **وظائف التحليل المالي:**[7] الشكل(1): المخطط العام لوظائف التحليل المالي

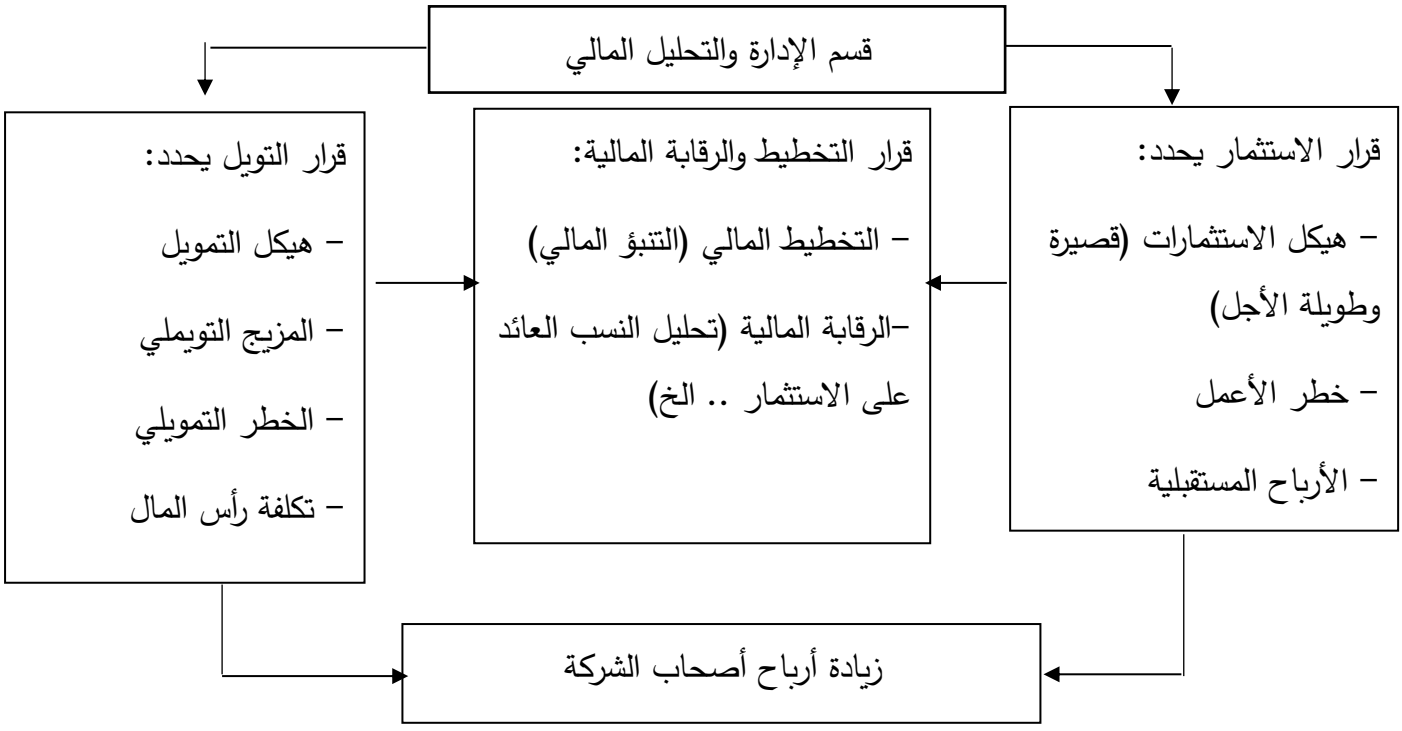

[7] – عامر وليد سنوسي، التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم،2018-2019.

من خلال المخطط يمكن القول أنه لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

أ- **التحليل والتخطيط المالي** : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها الإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

ب- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل ، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

ت- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع مسواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

رابعا: خصائص وأنواع التحليل المالي:[8]

1- **خصائص التحليل المالي:** تتمثل خصائص التحليل المالي في:

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
- هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.

2- أنواع التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

أ- **الجهة القائمة بالتحليل:**[9] يتم تقسيم التحليل استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

---

[8] – مويحي إلياس، مرجع سابق، ص 8.

[9] – حليس مريم، حراتي مريم، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد إنتاج البلاط، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015-2016.

- **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب-**التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية.....الخ.

ت-**البعد الزمني للتحليل:**[10] إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

تحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة ، و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، و يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة.

- **التحليل الأفقي (المتغير)** : بتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأمام، و ذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على:
  - اكتشاف سلوك المؤسسة.
  - تقييم إنجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

ث-**الفترة التي يغطيها التحليل:**[11] يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي:

- **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

[10] – عامر وليد سنوسي، مرجع سابق، ص 10.

[11] – مويحي إلياس، مرجع سابق، ص 8.

- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل.

بما في ذلك القدرة على رقع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات.

مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.

ج- هناك بعض المحللون يستخدمون نوعين من التحليل المالي:[12]

- **تحليل الاتجاهات:** يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدرا و اتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في شنة الأساس.
- **التحليل المالي للنسب:** يعتبر هذا الأسلوب مرادف للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

[12] – مويحي إلياس، مرجع سابق، ص8.

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي والمستفيدون منه

أولا: مجالات التحليل المالي:[13]

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

التخطيط المالي: يعد التحليل المالي المالي عملية سابقة للتخطيط المالي ومرافقا له، لأنه بناء على نتائج مؤشرات الأداء الحالية يمكن تقدير الأداء المستقبلي المتوقع، وتم ذلك باستعمال أدوات التخطيط المالي من موازنات تقديرية، والقوائم المالية التقديرية، وتحليل التعادل باعتبار أن التخطيط المالي هو إعداد تصور لأداء المؤسسة في المستقبل.

تحليل تقييم الأداء: يستعمل هذا التحليل من معظم الفئات التي لها علاقة بالمؤسسة باعتبار أن مؤشرات التحليل المالي تعتبر من أنسب الأدوات والمعايير لتحقيق هذه الغاية.

التحليل الائتماني: يستعمل من طرف المقرضين للتعرف على المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين)، وبالتالي (الدائن) يتخذ المقرض قرار تمويله بناء على نتيجة التحليل للمركز المالي لزبونه المقترض.

التحليل الاستثماري: يعتبر هذا الاستخدام من أفضل تطبيقات التحليل المالي، حيث يستخدم من طرف المستثمرين للتعرف على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها ويمتد من التحليل ليشمل تقييم المؤسسة نفسها والكفاءة الإدارية التي تتميز بها.

التحليل الاندماجي: يهتم هذا التحليل بتقييم المؤسسة المراد دمجها مع مؤسسة أخرى بغية تكوين كيان اقتصادي جديد وزوال المراكز المالية للمؤسسات المندمجة.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:[14]

هناك العديد من الأطراف التي تستفيد من نتائج التحليل المالي وخاصة تلك الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الوحدة الإقتصادية المعنية, ومن أهم هذه الجهات:

1- **الأطراف الداخلية:** ونذكر منها:

---

[13] – بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية:دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحظنة للفترة 2011-2016،دراسات اقتصادية، 35(01)، 2018، ص 351.

[14] – أوصيف عيسى، إستخدام النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،

– **إدارة المؤسسة:** يظهر التحليل المالي كفاءة الإدارة في أداء وظائفها المتمثلة في التخطيط, الرقابة وإتخاذ القرارات وقدرتها في تعظيم قيمة حق الملكية للمساهين وكسب ثقة أصحاب المصلحة.

– **العاملون في المؤسسة:** إن معرفة العمال على الوضعية المالية للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها له أثر كبير في إرتباط العمال ومساهمتهم في تحقيق أهداف المشروع مما يعزز من إستمرارية المنشأة ونموها.

– **المساهمون:** يهتم المستثمرون عادة بالنسب المالية التي تقيس كفاءة أداء المشروع وربحيته ونسب المديونية والعائد على الإستثمار ومقدار ربحية السهم الواحد وسعر السهم في السوق.

2– الأطراف الخارجية:

– **الدائنون:** الدائنين هم المقرضين إلى المشروع أو الأشخاص سواء الذين منحوا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل, فهم مهتمون بمعرفة المركز المالي للمؤسة أو درجة اليسر المالي, والتعرف على سيولة المنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها في وقت إستحقاقها.

– **الموردون:** يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه و إستقرار أوضاعهم الماليه ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونيه وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفه دورية.

– **العملاء:** يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق إستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الإئتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعمبلئه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الإئتمان.

– **الدولة:**[15] تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات. ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية اقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي، مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

[15] – زينب لحلول، دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية دراسة حالة البناك الخارجي الجزائري وكالة جيجل 00048، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، 2016–2017.

كما يهتم المجتمع بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المنشأة في المحيط الذي تزاول فيه نشاطها، وكذا مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والخدمات المقدمة له.

– **بيوت الخبرة المالية:**[16] تقوم البيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات سواء من داخلها أم من خارجها وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات.

الشكل(2): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية

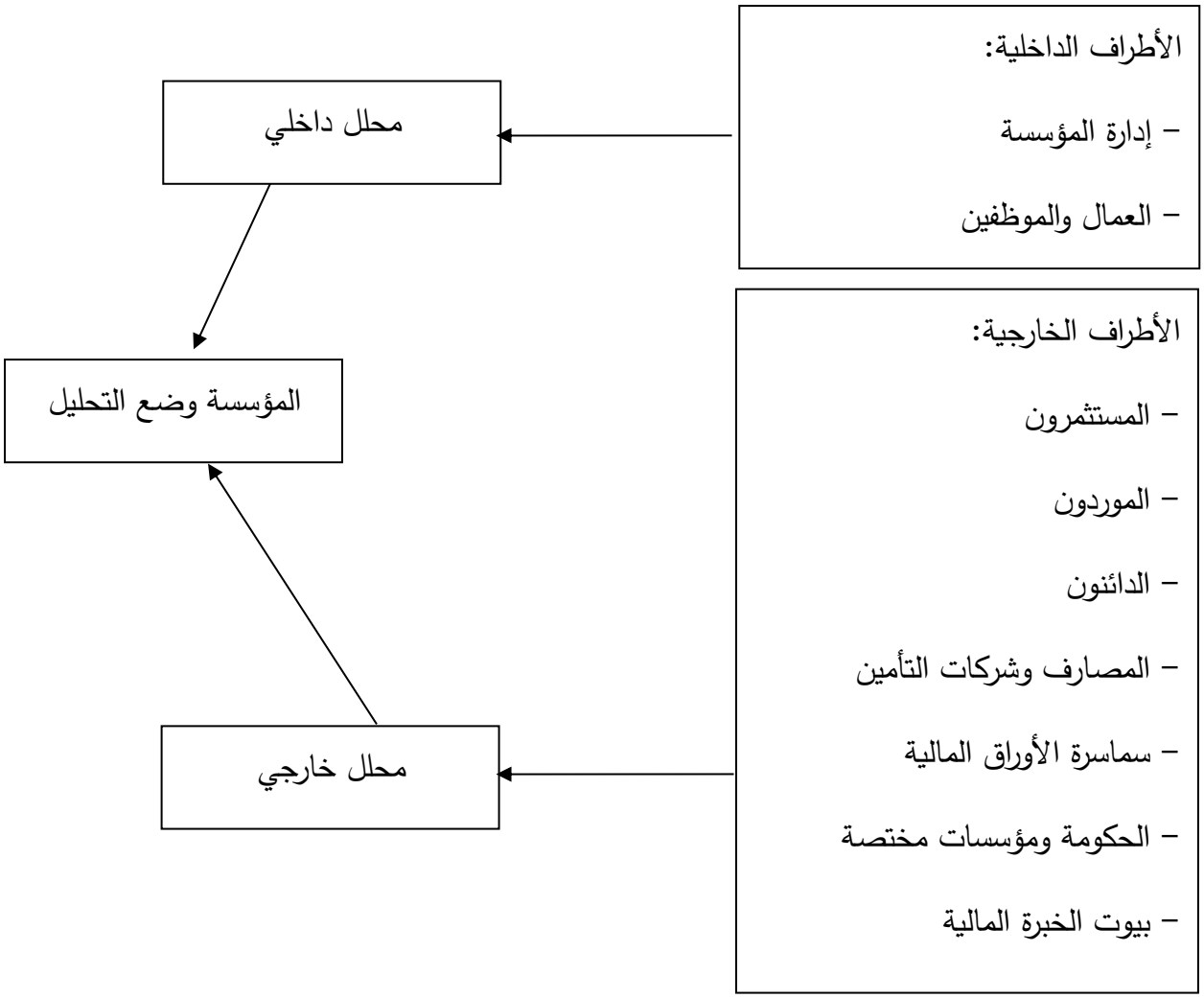

[16] – لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011–2012.

ثالثا: نتائج التحليل المالي:

يعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

1- نتائج التحليل الخارجي:[17]

يمكن للمحلل الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها :

- ماحظات حول أأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالي ومن خالها يتم تحديد أأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية واالستقالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات أأخرى من نفس القطاع.

2- نتائج التحليل الداخلي:[18]

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بـ:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل،
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا)
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها،
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال،
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة،
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة.....الخ.

[17] – مويحي إلياس، مرجع سابق، ص8.

[18] – لزعر محمد سامي، مرجع سابق،ص16.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي وطرقه

يرى المحاسبون أن أفضل موضع يمكن أن تبدأ منه عملية تحليل القوائم المالية هو تحديد مناطق العمليات الحرجة، أي مناطق الضعف، ويلاحظ أن البيانات المالية المعدة من وجهة نظر المحاسبة المالية هي في الأساس بيانات تاريخية تفيد بما حدث داخل المنشأة خلال فترة محددة أو عدة فترات.

إن استعمال أدوات تحليل معينة يمكن أن يساعد بفعالية في تحليل القوائم المالية، وتحديد طريقة عمل المنشأة وكيفية سيرها، وترشيد قراراتها، ويركز الاهتمام على مواطن الضعف التي تحتاج إلى العناية والتحسين. وفيما يأتي عرض لأهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في البنوك التجارية.

أولا: أدوات التحليل المالي: هناك العديد من الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي منها القوائم المالية:

القوائم المالية:

أ- **مفهومها:** هي عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية لجمع عناصر المعاملات والأنشطة المشروعة تعرض في مجموعة كشوف حسابية وفق مواصفات بموجب معايير محاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات و الأنشطة الاقتصادية و المالية والتي ينفذها المشرع خلال فترة محددة، فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المشروع والتغييرات الحاصلة في مركزه المالي.

ب- عناصرها:

- **الميزانية:**[19] هي عبارة عن كشف منظم يعرض البيانات من واقع السجلات المحاسبية بين الأصول التي يملكها المشروع وتستخدم لأغراض تحقيق الدخل وجانب الخصوم وحقوق الملكية وهي الموارد التي حصل عليها المشروع أي انها تبين حجم ممتلكات المشروع والالتزامات المترتبة عليه.- دخوش هدى، بن شعبان هدى، إستخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021.

تبين ميزانية البنك التجاري المعلومات المالية عن البنك وتعرض طبيعة مصادر الأموال فيه وأصوله وخصومه وفق المعادلة التالية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

[19] - زينب لحلول، مرجع سابق، ص16.

- **جدول حساب النتائج:**[20] هو جدول يظهر مستويات مختلفة من النتائج وهو وثيقة تبين نشاطات صناعية وتجارية للمؤسسة موضحا العمليات المرتبطة بالاستغلال العادي والغير العادي للمؤسسة.

يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية، ويحصل مقابل ذلك على إيراد الفوائد، وبناء على ذلك فإن إيراد الفوائد المحصلة من القروض والاستثمارات في الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي، وعلى ذلك فإن حساب النتيجة يبدأ بإيراد الفوائد ثم يخصم منه مصروف الفوائد للحصول على نتيجة الفوائد، والتي يخصم منها بعد ذلك مخصصات خسائر القروض التي تمثل تقدير الإدارة للإيرادات التي يمكن فقدانها نتيجة الديون المعدومة، ويلي ذلك إضافة الإيرادات ماعدا الفوائد، وبطبيعة الحال فإن إدارة البنك تعمل على زيادة الإيرادات الأخرى ما عدا الفوائد، وخفض المصروفات الأخرى ما عدا الفوائد، وأخيرا يتم خصم ضرائب الدخل وأي تعديلات محاسبية أخرى من أجل التوصل للنتيجة الصافية.

إن ملخص جدول حسابات النتائج يشمل ما يلي:[21]

إجمالي إيراد الفوائد – إجمالي مصروف الفوائد
= صافي دخل الفوائد + الإيرادات الأخرى ما عدا الفوائد – المصروفات الأخرى ما عدا الفوائد
= النتيجة قبل الضرائب – الضرائب على النتائج =النتيجة الصافية

يمثل هذا النموذج الحد الأدنى الذي يجب أن يعرض به جدول حسابات النتائج.

- **جدول تدفقات الخزينة:**[22] وتتركز هذه القائمة على أمرين:

– أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجية.

– أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

- **جدول تغيرات الأموال الخاصة:**[23]

جدول التغيرات في الأموال الخاصة هو تقدير يتم من خلاله إظهار تأثير النتيجة الصافية وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للمنشاة خلال الفترة المحاسبية.

---

[20] – دخوش هدى، بن شعبان هدى، إستخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020–2021.

[21] – زينب لحلول، مرجع سابق، ص16.

[22] – دخوش هدى، بن شعبان هدى، إستخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020–2021.

[23] – زينب لحلول، مرجع سابق،ص16.

يمكن استخدام المعادلة المحاسبية التالية:

رأس المال آخر المدة = رأس المال أول المدة + الاستثمار الإضافى + صافى الدخل – المسحوبات

يبين جدول التغيرات في الأموال الخاصة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية وهي:

– المعلومة التي تتدفق من جدول حسابات النتائج إلى جدول التغيرات في الأموال الخاصة، وهي النتيجة الصافية؛

– المعلومات التي تتدفق من جدول التغيرات في الأموال الخاصة إلى الميزانية، وهي رصيد رأس المال آخر المدة.

- **الملاحق:**

هي بمثابة إيضاحات، توفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشاة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة، وتوجد ثلاثة أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي:

– عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة مثل: الاعتراف بالإيراد تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الإهتلاك..إلخ؛

– تقديم أية معلومات إضافية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود التي يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح لإبرازه في صلب القوائم المالية نفسها؛

– إبراز معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية وتعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

ثانيا: طرق التحليل المالي:

1- التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

أ- رأس المال العامل FRNG:

- **مفهوم رأس المال العامل:**[24] تعني إدارة كل من الأصول المتداولة (النقد و الأوراق المالية والحسابات الدينة والمخزون)، والخصوم المتداولة (القروض والاستحقاقات قصيرة الأجل)، وذلك بهدف جعل الأصول المتداولة قادرة على مواجهة الاستحقاقات الناتجة عن الخصوم المتداولة ويجب الاشارة هنا إلى أن إدارة رأس المال العامل هي عملية مستمرة تتضمن العديد من العمليات وتنطوي على أربعة قرارات مهمة يمكن إنجازها بالآتي:

[24] – غذوان علي،مرجع سابق، ص8.

– تحديد مستوى الاستثمار في الأصول المتداولة مقارنة بالأصول الثابتة، أي تحديد نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل.

– تحديد حجم الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول المتداولة.

– تحديد مستوى التمويل من المصادر قصيرة الأجل مقارنة بمصادر التمويل طويلة الأجل.

– تحديد مزيج المصادر التمويل قصيرة الأجل.

- **أنواع رأس المال العامل:**[25]

– **رأس المال العامل الدائم** :هو الأموال الدائمة ناقص الأصول ثابتة أو أصول متداولة ناقص ديون قصيرة الأجل؛

– **رأس المال العامل الخاص** : هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل؛ إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغير من الصفر.

– **رأس المال العامل الإجمالي** : هو مجموع الأصول المتداولة؛ أو مجموع الأصول – الأصول الثابتة.
الهدف من دراسة رأس المال العامل الاجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

– **رأس المال العامل الأجنبي** :هو مجموع الديون.

- **قاعدة التوازن المالي**[26]:

– **من منظور أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

FR موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

---

[25] –عمير عبدالقادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP، مذكرة لنيل شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016–2017.

[26] –نفس المرجع آنف الذكر.

FR سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
FR معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

من منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

FR موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل ، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.
FR سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض القصيرة الأجل ، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
FR معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

ب–احتياج رأس المال العامل BFR:[27]يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ. دورة الاستغلال تنتج احتياجا للتمويل مرتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران ديون قصيرة الاجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا التسبيقات، ويحسب احتياج رأس المال العامل كالتالي:

احتياج رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة – (د.ق.أ – تسبيقات)

– **الحالة الأولى:** BFR=0 أي معدومة يدل على أن الموارد متساوية مع الاحتياجات.

–**الحالة الثانية:** BFR>0 أي موجب، يدل على أن الدورة تحتاج موارد، حيث أن احتياجاتها أكبر من مواردها ونجدها غالبا في المؤسسة الصناعية.

[27] –حماد سمير، يوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة شركة الاستغلال وتسيير المحطة البرية البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017–2018.

– **الحالة الثالثة:** BFR<0 أي سالب، يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى موارد والفرق بينها تمول به الخزينة.

ت–الخزينة Tn:[28]يمكن تعريف خزينة المؤسسة على انها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة وتحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

عناصر الخزينة:[29] تتكون الخزينة من أصول و خصوم كما يلي:

- **عناصر الأصول:** تتكون أساسا من:

– **خصم الأوراق التجارية:** يكون ذلك عن طريق الخصم المباشر لتلك الأوراق أمام البنوك الأخرى؛

– **سندات الخزينة:** تقوم المنشأة بشراء سندات من البنوك وتطرحها للاكتتاب، وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر؛

– **الحسابات الجارية:** هي تلك الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المنشاة في أي وقت.

- **عناصر الخصوم:** وتتكون من:

– **تسهيلات الصندوق:** تمثل جميع المساعدات البنكية التي تحصل عليها المنشأة من البنوك الأخرى لفترة قصيرة من الزمن عندما يكون رصيدها سالبا؛

– **السحب على المكشوف:** تسمح البنوك الأخرى للمنشأة بسحب أموال دون وجود رصيد، وهذه العملية لا تتطلب فترة طويلة لخطورتها.

حالات الخزينة: يمكن توضيح حالات الخزينة من خلال الحالات الثلاث التالية:

– **الخزينة الموجبة:** هذه الوضعية يكون فيها رأس المال العامل أكبر من احتياجاته، حيث يمكن للمنشأة إبقاء جزء من أموالها لتغطية بعض التزاماتها وتوظيفها في مشاريع أخرى؛

[28] – دخوش هدى، مرجع سابق، ص20.

[29] – زينب لحلول، مرجع سابق، ص16.

– **الخزينة السالبة:** هذه الوضعية تعبر عن حالة العجز، وذلك لأن المنشاة لا تغطي احتياجاتها كلية، فيتشكل الخطر؛

– **الخزينة المعدومة:** هذه الوضعية يكون فيها رأس المال العامل واحتياجاته متساويان، حيث تعبر عن التسيير العادي للمنشأة، ويكون عليها الحفاظ على نفس الوتيرة.

2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية:[30]

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير نتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج، للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها:

– أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا وموضوعيا.

– تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة.

– تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات.

– تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة.

هناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها، و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة كوالمعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي:

أ- نسب الهيكلة:[31] (نسب الوضعية)

تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في : التمويل ، ومن أهم هذه النسب مايلي:

---

[30] –حماد سمير، مرجع سابق، ص23.

[31] –عمير عبدالقادر، مرجع سابق، ص22.

– **نسبة التمويل الدائم :** تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال ، وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة. بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

– **نسبة التمويل الذاتي:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد. حجم القروض طويلة الجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

– **نسبة الإستقلالية المالية :** تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

ب– نسب السيولة:[32] و تقيس السيولة المتوفرة لدى المؤسسة مهما كان نوعها (جاهزة أوغير جاهزة):

الجدول(2): جدول يوضح أهم نسب السيولة

العلاقة	التفسير
نسبة السيولة العامة الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل	كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل على أن المؤسسة قادرة علي الوفاء بالتزاماتها ،كونها تغطي كل الديون القصيرة الأجل بالأصول المتداولة، أي أن المؤسسة تتوفر على السيولة اللازمة لتمويل دورة استغلالها، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق ديون قصيرة الأجل وهذه الوضعية بالنسبة للمؤسسة هي سيئة جدا خصوصا إذا ابتعدت كثيرا عن الواحد، وبالمقابل فإن السيولة التي تتوفر عليها المؤسسة غير كافية لتسيير دورة استغلالها.
نسبة السيولة النسبية (قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق) / الديون القصيرة الأجل	معناه أن المؤسسة في الأجل القصير قادرة علي تغطية الديون القصيرة الأجل بحقوقها . أحسن وضعية لهذه النسبة عندما تكون محصورة في المجال 0.5>%>0.3، إذا كانت هذه النسبة خارج المجال من الجهة الكبرى فهذا معناه أن المؤسسة تتوفر على سيولة غبر مستغلة، أما إذا كانت النسبة خارج المجال من الجهة الصغرى فهذا معناه أن المؤسسة لديها عجز في السيولة

[32] – يحياوي سمير، مرجع سابق، ص9.

نسبة السيولة الآنية (قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل)	أحسن وضعية لهذه النسبة عندما تكون محصورة في المجال 0.3>%>0.2، إذا كانت هذه النسبة خارج المجال من الجهة الكبرى فهذا معناه أن المؤسسة تتوفر على سيولة غير مستغلة ويمكن القول أنها سيولة مجمدة وعلى المؤسسة اتخاذ التدابير اللازمة لاستغلال الخزينة بأحسن طريقة، ويكون إما بتقديم تسهيلات أكثر للزبائن أو تعظيم قيمة المخزونات أو القيام باستثمارات مالية أو حقيقية والهدف في كل هذه الحالات هو تسريع العملية الإنتاجية، أما إذا كانت النسبة خارج المجال من الجهة الصغرى فهذا معناه أن المؤسسة لديها عجز في السيولة وهي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الآنية، وعليها أن تجد حلول لهذه الوضعية، ويمكن للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من استثماراتها، أو تقوم بفتح رأسمالها، او تقوم بتحصيل جزء من حقوقها، أو تلجأ إلى الاستدانة بتقديم ضمانات خارج الميزانية كالعقارات و المخزونات، لأن الميزانية في هذه الحالة لا تعتبر ضمان لأن مؤشراتها ضعيفة جدا، وحتى في حالة الحصول على قرض في مثل هذه الوضعيات يكون قرض قصير الأجل وتكون الشروط مجحفة كثيرا والتكلفة عالية جدا، ولا تصب في مصلحة المؤسسة وستزيد من تعقيد الوضعية المالية لها.
نسب سيولة الأصول الأصول المتداولة / مجموع الأصول	تخضع هذه النسبة إلي طبيعة نشاط المؤسسة. فيجب أن تكون أكبر من 0.5 إن كانت المؤسسة تجارية ويجب أن تقل عن 0.5 في حالة مؤسسة إنتاجية. ويمكن أن تظهر حالات استثنائية حسب خصوصية كل مؤسسة.

ث-**نسب التمويل:**[33] هي نسب تلعب دورا كبيرا في معرفة حقيقة كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم فهي تحدد مدى ميول المؤسسة إلي الديون بنوعيها ويتبين ذلك من خلال النسب التالية:

الجدول(3): جدول يوضح أهم نسب التمويل

العلاقة	التفسير
نسبة التمويل الدائم أموال دائمة/ أصول ثابتة	النسبة تأخذ ثلاثة وضعيات هي على الشكل التالي: - الوضعية الأولى هي عندما تكون أكبر من الواحد أي أن المؤسسة تحقق هامش أمان

[33] – يحياوي سمير، نفس المرجع الآنف الذكر.

	– الوضعية الثانية هي عندما تكون أقل من الواحد أي أن المؤسسة ليس لها قدرة على الوفاء وبذلك هي في وضعية غير ملائمة – الوضعية الثالثة هي عندما تكون تساوي الواحد أي أن المؤسسة تحقق وضعية التوازن المالي الأدنى
نسبة التمويل الخاص أموال الخاصة / أصول ثابتة	النسبة تأخذ ثلاثة وضعيات هي على الشكل التالي: – الوضعية الأولى هي عندما تكون أكبر من الواحد معناه أن المؤسسة لديها أكثر استقلالية في تمويل أصولها الثابتة وهنالك فائض تستعمله لتمويل أصولها المتداولة وهذه الوضعية غير ملائمة لاعتبارات مالية واقتصادية – الوضعية الثانية هي عندما تكون أقل من الواحد معناه أن المؤسسة تستعمل مزيجا من التمويل بين الأموال الخارجية والأموال الداخلية لتغطية الأصول الثابتة، وهذه النسبة تتبع النسبة السابقة في التحليل. – الوضعية الثالثة هي عندما تكون تساوي من الواحد معناه أن المؤسسة تستطيع فقط بإمكانياتها الخاصة تمويل أصولها الثابتة وبذلك هي مستقلة ماليا.
نسب الاستقلالية المالية *أموال خاصة / مجموع الديون *أموال خاصة / مجموع الخصوم	يجب أن تكون النسبة الأولى أكبر من الواحد وأقل من 2 حتى تكون المؤسسة مستقلة ماليا أي المجال المثالي 2>%>1،عندما تكون داخل المجال فهذه هي الوضعية المثالية، أما خارج المجال من الجهة الكبرى فمعناه أن المؤسسة لديها اكثر استقلالية ولديها قدرة على التسديد، اما إذا كانت خراج المجال من الجهة الصغرى فإن المؤسسة في هذه الحالة في وضعية مشبعة بالديون، أي أنها ليست مستقلة ماليا. و يجب أن تكون النسبة الثانية 0.75 >%>0.35 حتى تكون الموارد الخاصة للمؤسسة أكبر من الموارد الخارجية و بالتالي نقول أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية
نسب الاستدانة (قدرة السداد الوفاء بالدين) *مجموع الديون / مجموع الخصوم	هذه النسبة تفيدنا في معرفة هل مردودية المؤسسة كافية لتغطية الديون، وهل تستطيع مواجهة الخطر؟ النسبة الأولى يجب أن تكون أقل تماما من 0.5 وتأخذ الوضعيات التالية:

*مجموع الخصوم / مجموع الديون	أقل من 0.5 للمؤسسة قدرة على الوفاء بديونها القصيرة والطويلة الأجل وكلما ابتعدت عن هذه النقطة كلما زادت قدرتها. أكبر من 0.5 المؤسسة ليس لديها القدرة على تسديد ديونها، وهي بذلك في وضعية مالية خطيرة وكلما اقتربت من الواحد قلت قدرتها على تسديد الالتزامات واتجهت إلى وضعية الإفلاس، وبالمقابل قلت حظوظها في الحصول على القروض. فكلما كانت النسبة أكبر من 2 فإن هذا يدل علي أن المؤسسة تستطيع الوفاء بديونها وبالتالي تبتعد عن خطر عدم التسديد

ج- **نسب المردودية:**[34] هذا النوع من النسب يقيس لنا مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأموال عن طريق الأصول المتداولة والأصول الثابتة، مردودية رؤوس الأموال ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول(4): جدول يوضح أهم نسب المردودية

العلاقة	التفسير
المردودية المالية النتيجة المالية / الأموال الخاصة	هي مردودية الاستخدام المالي وبالتالي تعبر عن مردودية المؤسسة بالنسبة لمالكها أي مقارنته برأس المال الخاص. وكلما كانت النسبة كبيرة دل ذالك على كفاءة استغلال أموالها
المردودية الاقتصادية النتيجة الصافية / مجموع الأصول	تقيس لنا كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة وذلك بمقارنة بين هذه الاستثمارات والنتائج المستخرجة أو المحققة
المردودية التجارية النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة	وهي نسب لتقييم نشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالنتيجة . إذن يتطلب على المؤسسة الحصول على نتائج كافية لكل منتج مباع لتغطية التكاليف وللحصول على الربح

ملاحظة: عند حساب مختلف نسب المردودية فالهدف هو معرفة مردودية أموال المؤسسة بمختلف أنواعها وبمختلف مستوياتها، والأهم في مثل هذه الوضعيات مقارنة المردودية المحققة مع النسب المطبقة في السوق

[34] – يحياوي سمير، نفس المرجع الآنف الذكر.

المالي، أو مع نسب معيارية أو مع مؤسسات تعمل في نفس النشاط، حتى يكون حكمنا على مردودية المؤسسة صحيحا.

ح- **نسب الدوران:** هذه النسب تقدم لنا مؤشرات دينامكية بحيث تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية أين يأخذ بعين الاعتبار عناصر الميزانية وهي العناصر الدورية التي تكون في حالة حركة خلال دورة الاستغلال (تموين، إنتاج، بيع)

الجدول(5): جدول يوضح أهم نسب الدوران

العلاقة	التفسير
نسبة مدة دوران المخزونات (المخزن الوسطي للسلع/ تكلفة السلع المباعة) × 360	تقيس لنا هذه النسبة تصريف المخزونات باختلاف أنوا عها (السلع، مواد ولوازم، منتجات تامة الصنع)، وهذا معناه مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزونانها . وكل زيادة فيها تؤدي إلى الزيادة في احتياجات رأس المال العامل.
نسبة مدة تسديد القرض للزبائن [(الزبائن + أوراق القبض)/ رقم الأعمال] × 360	توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن بحيث تشير إلى متوسط أيام أو عدد أشهر الائتمان الممنوح للزبائن . ويفضل أن تكون المدة الممنوحة للزبائن أقل من المدة الممنوحة من طرف الموردين، حتى تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها وبالمقابل حتى لا تقع المؤسسة في عسر مالي وتصبح مجبرة على جلب قروض قصيرة الأجل من أجل تسديد التزاماتها تجاه مورديها أو تجاه المقرضين.
نسبة مدة قروض الموردين [(الموردين + أوراق الدفع)/ المشتريات] × 360	تقيس لنا هذه النسبة المدة المتوسطة للقروض الممنوحة من قبل الموردين، وهذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل مورد هام لتموين دورة الاستغلال.

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، و ذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة، لأنها تعني بالوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول : مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات:

أولا: مفهوم عملية اتخاذ القرار:[35] هو جوهر ولب العملية الإدارية في أي مشروع وبشكل عام يعرف بأنه اختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، وبعبارة أخرى اتخاذ القرار هو ليس الاستجابة التلقائية ورد الفعل المباشر اللاشعوري وانما هو اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين، واعي قائم على التدبير والحساب في تفاصيل الهدف المراد تحقيقه والوسائل التي ينبغي استخدامها.

ثانيا: خصائص القرارات المالية:[36]

تصنف القرارات المالية إلى قرارات رئيسية و أخرى ثانوية، إلا أنه يترتب على القرارات الرئيسية مخاطر اكبر من القرارات الثانوية نتيجة لعدم التأكد من النتائج المترتبة عليها بدقة و من خصائص القرارات المالية مايلي:

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة.
- القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة و لذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ القرارات.
- بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية.
- نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر و الفطنة و استغلال المعلومات استغلالا عقلانيا.

ثالثا: أهداف القرارات المالية:

تتمثل أهداف القرارات المالية في ما يلي:

---

[35] –حماد سمير، مرجع سابق، ص23.

[36] – سيف الدين معروف، مرجع سابق، ص7.

– **تعظيم الثروة:**[37] أو بمعنى آخر تعظيم القيمة الحالية لاستثمار أو لتصرف معين وهذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجد أيضا ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر.

– عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة: فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.

– درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالك: حيث تتفاوت المخاطر وفقا للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية وشركات التضامن، تكون مخاطر الملاك أكبر من إفلاس المؤسسة، فلا تقتصر على ممتلكاهم في المؤسسة وإنما تشمل أيضا الممتلكات الشخصية أما في الشركات المساهمة فتقتصر المخاطر في حالة الإفلاس على حصة الملاك في الشركة وإن الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية حيث تكون الأولى اقل تعرض للمخاطر.

المطلب الثاني : أنواع و مراحل القرارات المتخذة

أولا: أنواع القرارات المتخذة:[38]

تختلف القرارات وتتنوع، وذلك استنادا إلى المركز الذي يشغله متخذ القرار داخل المنشأة، والى الصلاحيات التي يتمتع بها هذا الأخير، كما قد يعود ذلك الاختلاف إلى أثر البيئة التي تعمل ضمنها المنشأة.
ونتيجة لهذه الاختلافات الكبيرة في القرارات، تم تصنيفها إلى أنواع بالاعتماد على معايير عديدة، ولعل أهمها يتمثل في:

1– القرارات حسب الناحية القانونية: تنقسم القرارات وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **تكوين القرار:** ويتضمن:

– **القرارات البسيطة:** لها كيان مستقل وأثر قانوني سريع مثل قرار تعيين موظف أو مكافأته؛

– **القرارات المركبة:** تتألف من عملية قانونية تتم على مراحل عديدة مثل إجراءات مناقصة أو مزاد.

---

[37] –تيويري ابتسام، بن زين مريم، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG وحدة برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2018–2019.

[38] – زينب لحلول، مرجع سابق، ص16.

- **أثر القرار على الأفراد:** ويشمل ما يلي:

– **القرارات الملزمة:** تتمثل أساسا في الأوامر الإدارية؛

– **القرارات التي لا تحمل صفة الإلزام:** تتمثل في النشرات والتعليمات التي توضح إجراءات العمل.

- **قابلية القرار للإلغاء والتعويض:** ويتضمن ما يلي:

– **القرارات القابلة للإلغاء والتعويض:** تتمثل في قرارات الفصل أو العقوبات...إلخ؛

– **القرارات غير القابلة للإلغاء والتعويض:** وهي الأعمال التنظيمية الصادرة عن مجلس الإدارة.

2– القرارات حسب طبيعتها: تنقسم القرارات وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

- **القرارات الأساسية والروتينية:** وهي نوعان:

– **القرارات الأساسية:** تتطلب إجراءات كثيرة قبل اتخاذها لمعالجة المشكلات التي لا تتكرر باستمرار وتكون قرارات إستراتيجية مثل اختيار الصيغة التمويلية؛

– **القرارات الروتينية:** تكون متكررة باستمرار وتتخذ لتعالج الأعمال المتكررة مثل القرارات المتعلقة بالرقابة.

- **القرارات التنظيمية والفردية:**

– **القرارات التنظيمية:** تتعلق بعمل المنشأة ونشاطها وتتخذ من قبل المدير من خلال سلطته الرسمية؛

– **القرارات الفردية:** ليس لها صفة الرسمية وترتبط بالشخص الذي يتخذها، وهذه القرارات لا تفوض إلى الإدارة الأدنى أو المرؤوسين,

- **القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة:** وتتضمن:

– **القرارات المبرمجة:** تتمثل في القرارات المخططة سلفا وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية، حيث يتم تحديد أساليب وطرائق واجراءات حل أي مشكلة سلفا والتعامل معها بما يتناسب وأوضاع المنشأة؛

– **القرارات غير المبرمجة:** تتمثل في القرارات التي تتغير مع تغير موضوعات عملية اتخاذ القرار، أي هي القرارات التي تتعامل مع المواقف غير المحددة أو غير المألوفة مثل القرارات الإستراتيجية ونذكر على سبيل المثال قرار ابتكار خدمة جديدة، قرار التوسع، قرار الاندماج، ومعظم هذه القرارات تتخذ في المستويات الإدارية العليا

3– القرارات حسب وظائفها: تختلف وتتنوع القرارات من منشأة إلى أخرى وتتنوع باختلاف النشاطات التي تمارسها كل منشأة، حيث نجد أن القرارات وفق هذا المعيار تنقسم إلى أنواع هي:

– قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية وكيفية تنفيذها؛

– قرارات متعلقة بالخدمات المقدمة وأسلوبها ونوعها؛

– قرارات متعلقة بالإنتاج؛

- قرارات متعلقة بالتسويق؛
- قرارات متعلقة بالتمويل؛
- قرارات متعلقة بالأفراد.

4- القرارات حسب المستويات الإدارية: تنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

- **القرارات التشغيلية:** هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمنشأة، وهي أقرب لإتباع تعليمات وارشادات منها إلى الاختيار بين البدائل، وعادة ما تكون متعلقة بالتأكد التام من المهام والأنشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة وبفاعلية، ويؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف التأكد التام وتكون نتائجه معروفة مسبقا؛
- **القرارات الإدارية:** هي القرارات التي تؤخذ على مستوى إداري أعلى، ويسمى هذا النوع من القرارات بالقرارات التكتيكية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء، وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المنشأة في سبيل تحقيق أهدافها. ولا توجد في هذا النوع من القرارات إجراءات معروفة مسبقا يجب إتباعها، ولكن متخذ القرار يقوم بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة، وأن يستخدم حكمه الشخصي ورصيده من الخبرة في المفاضلة بين البدائل، في هذه الحالة يتم اتخاذ قرارات تتسم بعدم التأكد النسبي أي على درجة من المخاطرة؛
- **القرارات الإستراتيجية:** هي القرارات التي تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا في المنشأة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة، وتتعلق القرارات الإستراتيجية بالوضع التنافسي للمنشأة في السوق، وفي اغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة، وهذا النوع من القرارات يحتاج إلى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيره. كما تهتم القرارات الإستراتيجية بتحديد أهداف المنشأة والموارد اللازمة لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التوزيع والاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

ثانيا: مراحل اتخاذ القرارات:[39] تشتمل عملية اتخاذ القرار المالي على العديد من المراحل التي يمر بها المديرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى الحل الأفضل واتخاذ القرار المناسب تتمثل في:

1- **تشخيص واكتشاف المشكلة:** تعني دراسة الحالة الكائنة وتحري أسبابها الحقيقية، وبمعنى آخر تحديد الحالة التي لا يرضى عنها المدير في الجهاز الإداري ويريد التخلص منها، ويجب على المدير التحري

[39] – فضلون نادية، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021.

عن السبب الرئيسي بشأنها لذلك يقع على من له سلطة اتخاذ القرار واجب الاستعانة بأهل الخبرة الفنية أو المتخصصة والخطأ في تحديد المشكلة يؤدي إلى أخطاء في جميع المراحل التالية لها.

2- **جمع البيانات والمعلومات:** إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات صلة بالمشكلة محل القرار، ذلك إن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده على الوصول إلى القرار المناسب.

3- **البحث عن البدائل:** تعني البحث عن الحلول والمسالك المختلفة لحل المشكلة القائمة وتتطلب من الدبر الاستعانة بآراء الغير المتمثلة في المختصين ويجب أن نضع جميع البدائل الممكنة ثم نتخذ القرار، ويستطيع التعرف عليها من خلال:

- خبراته السابقة في المواقف المماثلة ؛
- أن يعمل المدير قدر طاقته للوصول إلى بدائل وحلول ابتكاريه وفعالة؛ غير انه يلاحظ إذا كان على المدير مواجهة الموقف دراسة كل الحلول الممكنة فإن مواجهة موقف معين يقتضي منه أن لا يتخذ قرار فعدم اتخاذ للقرار قد يكون هو ذاته الحل الأمثل.

4- **مقارنة البدائل وتقييمها:** وذلك عن طريق تقدير النتائج المتوقعة الايجابية والسلبية لكل بديل ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي لا تتطابق مع الحد الأدنى من المعايير الموضوعة التي لا تحقق مستوى الرضا.ويقصد بمستوى الرضا مدى تحقيق البدائل للشروط المطلوبة في اتخاذ القرار.

ومن المعايير التي يمكن استخدامها في المقارنة بين البدائل المعايير المالية والتكلفة والفنية والإدارية والتي تتعلق بالربحية والتكاليف ومعدلات الفائدة ودوران رأس المال.

5- **الاختيار بين البدائل:** في هذه المرحلة يترجم المديرين جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل والذي ينتج أكبر قدر من الفوائد والمزايا المحتملة ويقلص السلبيات والعيوب إلى أقل ما يمكن ويجب أن يعتمد القرار الخاص باختيار احد البدائل على ما يلي:

- تحقيق الأهداف الجوهرية الصادرة من أجله ؛
- توفير الوقت والجهد والتكلفة بالمقارنة مع الخيارات الأخرى؛
- الملائمة والإمكانيات المتاحة؛
- الاهتمام بدراسة عنصر المخاطرة في مرحلة التنفيذ المختلفة مستقبلا.

الشكل(3): مراحل اتخاذ القرار

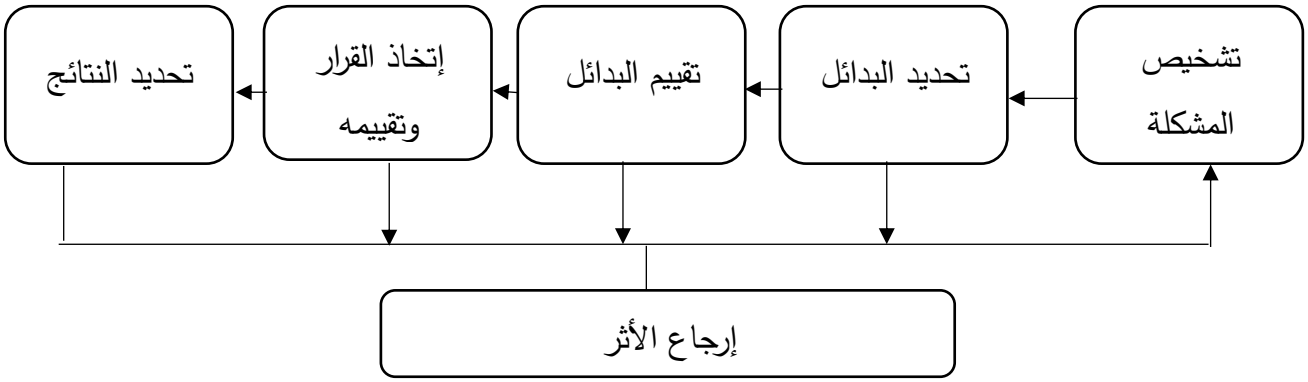

المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

أولا: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية:[40]

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من التقنيات الأساسية في التحليل المالي ، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي و تعطينا صورة حقيقية للوضعية المالية للمنظمة و تقييم أداء المنظمة و بالتالي تمد المدير المالي معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى و قرار التخطيط، كما أنها تعطي معلومات حول الهيكل المالي للمنظمة و سيولتها مما تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري. كما تعد مؤشرات التوازن المالي نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو
- التحقق عن مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرج وة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:[41]

[40] – سيف الدين معروف، مرجع سابق، ص7.

[41] – سيف الدين معروف، نفس المرجع.

يقدم العدد الكبير لنسب تحلل معلومات هامة من الربحية و خدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات أو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجم وعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

– نسبة السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل و الائتمان.

– نسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية.

– نسبة النشاط تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

ثالثا: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية:[42]

للتحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية و منها:

– يلعب التحليل المالي دورا في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة و خاصة المتعلقة بخلق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية و بين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة و بين مراكز الأصول و الخصوم للوصول إلى اقل تكلفة للأموال المستثمرة و بين مراكز الأصول و الخصوم وصولا إلى التوازن الشامل للمؤسسة.

– التحليل المالي يزود المدير بكافة الملاحظات و الوسائل التي تساعده على اتخاذ القارارات المالية سواء تعلق الأمر بالمدى القصير أو المدى الطويل.

– التحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وهو كمرجع يعود إليه متخذ القرار.

–متخذ القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل إلى أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم احداث الماضي القريب و لعل مجرد قراءة القوائم المالية يوفر معلومات هامة و ملحوظة و لكن لاتخاذ قرارات سليمة فإنه لابد من التحليل و التفسير.

– نتائج التحليلات تعطي نتائج و أرقاما و تفسيرا ماليا، و هده التفسيرات تعد كقاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسؤولين و المعنيين.

[42] – سيف الدين معروف، نفس المرجع.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في دور التحميل المالي في اتخاذ القرارات و ترشيدها نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها و الخصائص التي تتميز بيا إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم.

إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداءا من النسب و مؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط و الربحية و غيرها، ثم تحميل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحميل المخاطر المالية و التشغيلية لتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرار.

و بعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا ليا في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة 904

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة 904-

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

أولا: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

ثانيا الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
2. **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3. **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد.
4. **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
5. **وظيفة الصندوق:**تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

- فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،
- فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.
- غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6. **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.
7. **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
8. **وظيفة الاستشارة القانونية و المنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.

- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية و تسيير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.
- تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9. **وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).
10. **وظيفة المراقبة و الميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات. والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل(4) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

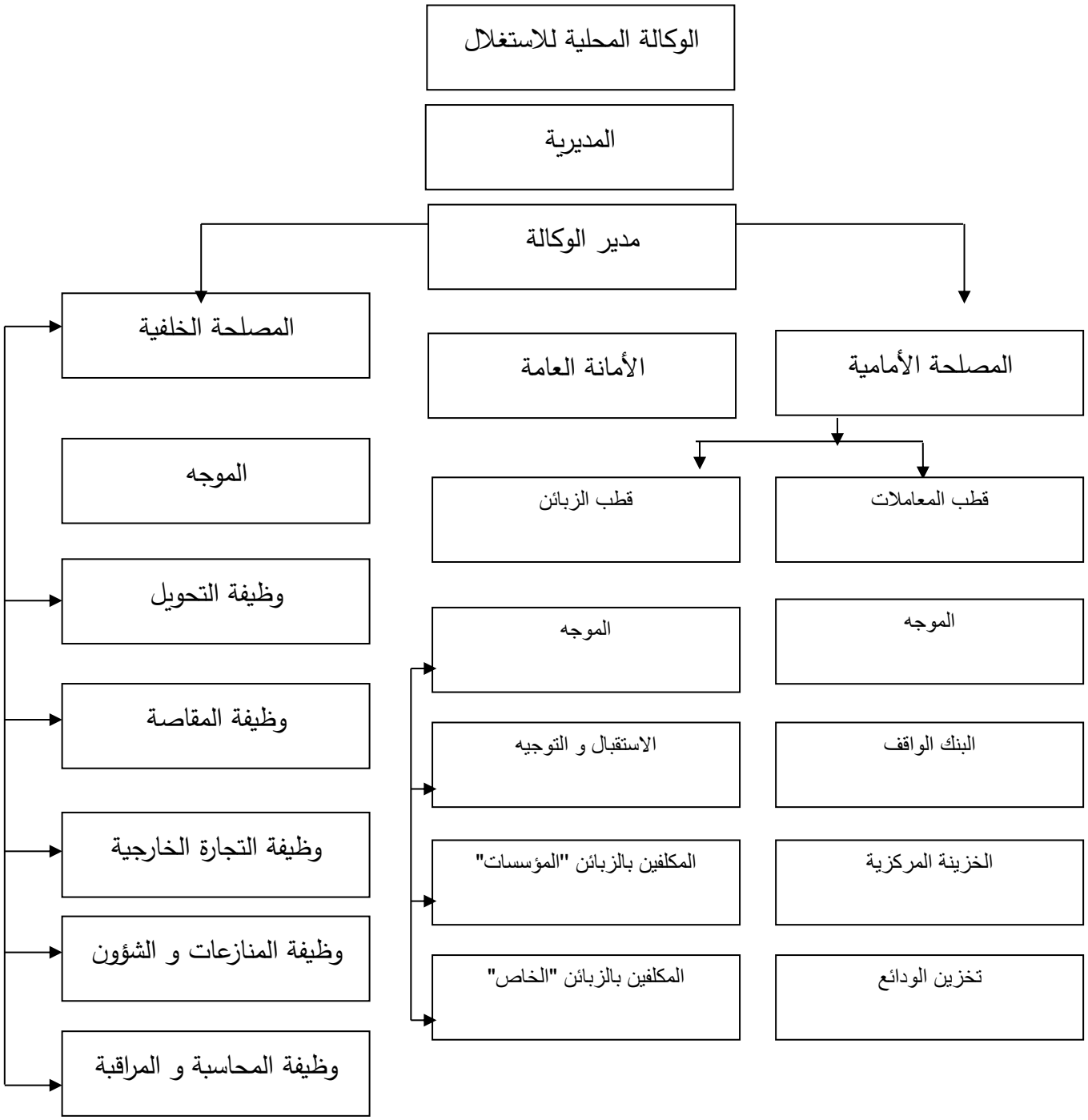

المطلب الثاني: المكلفين بالقروض و منح القروض

أولا هيكلة المكلفين بالقروض

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك و ذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، و كذا تشجيع القطاعات الحيوية و مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض و لا سيما المادة 144 منه و التي تنص على "أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور و منح القروض" و لأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيا .

تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي:

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة و الدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض.

الشكل(5) : يمثل هيكل المكلفين بالقروض

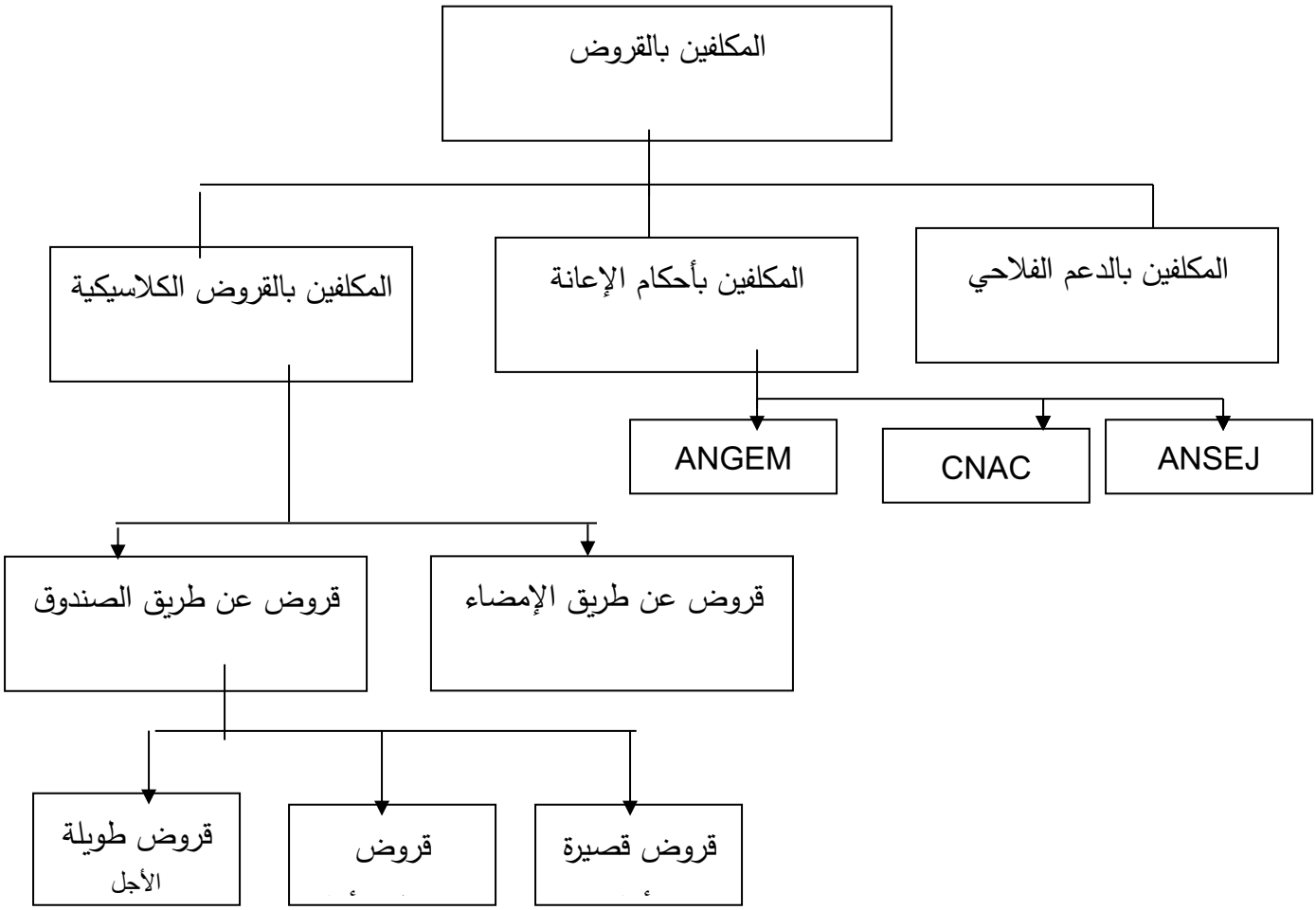

المصدر: المكلفين بالقروض

ثانيا: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك بصفة عامة و من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، و تصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

1- قروض الاستغلال

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة و هي تتعلق بالتموين بالإنتاج، و توزيع الخدمات و الخبرات و هي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.

- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الإمضاء و التي عند استحقاقها تحدث حسم على السيولة و خزينة المؤسسة.

2- قروض الاستثمار

- يمول القروض المتوسطة و طويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن و الآلات. و تكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.
- و تخضع عامة المشاريع الصناعية و السياحية لاستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.
- كما يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

3- القروض الخارجية

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير و استيراد) لذا تلجأ إلى القروض الخارجية و التي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري.
- قرض المورد.
- قروض مالية.

ثالثا: سير عملية القرض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة و طويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، و حتى الاجتماعية.

و تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1- مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

أ- **استلام الملف:** حيث يتكون الملف مما يلي:

- إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
- شهادة عمل أو شهادة أخرى
- دراسة تقنية و اقتصادية للمشروع

- أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.

ب- **التحقق من جميع الأوراق و المعلومات اللازمة لملف القرض**

ت- **تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.**

2- مرحلة الدراسة: بهدف دراسة وضعية المؤسسة و تكون وفقا لما يلي:

أ- **قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...)

ب-دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...)

ت-تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون و ملفه

ث-تحد**يد قيمة القرض**

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- إذا كان 2500000 دج < المبلغ < 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.
- إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج
- قرض قصير الأجل يدفع 200دج

3- مرحلة اتخاذ القرار

أ- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه

ب-في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل و هي:

- **الضمانات:**

- رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.
- رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد

- **الفاتورة**
- **العتاد**
- **نسبة تمويل البنك:** النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%

المطلب الثالث: دراسة حالة المشروع MT

بعد أم تمت معرفة عملية القروض و الشروط الواجب توفرها في الملف، سنتطرق إلى دراسة حالة المشروع MT

أولا: البطاقة الفنية للمشروع MT

- المستفيد: MT
- الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة
- رأس مال الشركة: 30132 كيلو دينار جزائري
- طبيعة النشاط: صناعي
- النشاط: صناعة منتجات على أساس أسلاك معدنية
- عدد الشركاء: 06
- تاريخ طلب القرض: 1999/10/25
- تاريخ الموافقة على القرض 2000/01/25
- مانح القرض: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، مؤسسة اقتصادية عمومية رأسمالها 33000.000.000 دج
- طبيعة القرض: قرض استثماري
- الضمانات:

– رهن عقاري بقيمة 195000 كيلو دينار جزائري
– رهن معدات الإنتاج 240000 كيلو دج
– الضمان الاجتماعي 110000 كيلو دج

ملاحظة 1 كيلو دج = 1000 دج

1. إنتاج المؤسسة:

- مسامير لحاجات النجارة العامة و بناء العمارات
- أسلاك مغلفنة للنشاطات الصناعية و الفلاحية

- قطب ملولب لبناء العمارات هيكل معدني و الصناعات الميكانيكية.

2. **موقع المشروع:** يقع المشروع في المنطقة الصناعية بالمسيلة الذي يتربع على مساحة 20000 متر مربع و التي تقيم ب 120000 كيلو دينار جزائري.
3. **برنامج إنجاز المشروع:** حسب الدراسة التقنية و الاقتصادية للمستثمر يتحدد أن

- إنجاز المشروع يحتاج إلى سنتين
- بالنسبة للسنة الأولى للإنجاز 75% هندسة مدنية
- و الباقي للسنة الثانية

4. **تقديم وضعية المشروع:**

- **نشأة المؤسسة**

- ملكية الأرض من قبل
- بدأ في المنشأة

- **آلات الإنتاج:**

- مستوردة من إيطاليا
- عقد المستثمرين مع مؤسسة AWMSRL الإيطالية بعد معاينة الآلات شخصيا من المستثمرين

5. **أهمية المشروع:**

- المشروع سيلبي طلبات متزايدة في السوق الوطني مع برنامج 2 مليون سكن معلن من طرف الحكومة.
- تلبية الطلبات المحلية و الوطنية و حتى التصدير للخارج.
- يوفر مناصب عمل حوالي 136 عامل

ثانيا: تقييم المشروع MT

I. **الدراسة الاقتصادية للمشروع:**

1. **تحليل المنتج و السوق:**

- **المنتج: المنتجات** المقترحة للتصنيع (مسامير، أسلاك، مغلفنة، أقطاب ملولبة) هي المنتجات ذات طلب و أهمية كبيرة.

- **السوق:** الزبائن المعنيين: مؤسسات الانجازات، الوحدات الصناعية، التعاضدية الفلاحية و البائعين.

2. **تحليل الطلب:**

- إن قرار الاستثمار في هذا المجال جاء بعد تفكير طويل
- نظرا لأهميته على مستوى السوق الوطني و لقلة المخاطر فيه
- تزامنه مع المشروع المعلن من طرف الحكومة في إنجاز 2 مليون سكن
- إمكانية التصدير أي الرد على طلبات السوق العالمي.

3. **تحليل العرض:**

- عدد المؤسسات المستثمرة في هذا المجال على مستوى القطر الوطني لا تتعدى 4 مؤسسات.
- بالمقارنة مع الطلب الموجود و الأهمية المتزايدة يبقى العرض محدود في هذا الميدان.
- يجلب هذا المجال المستثمرين لاستثمار أموالهم و يبحث عن الربحية.

II. **الدراسة التقنية:**

1. **القدرة الإنتاجية:** بعد الدراسة التقنية و الاقتصادية للأموال تم تقدير الإنتاج السنوي كالتالي:

الجدول رقم (6): يمثل الإنتاج السنوي التقديري

البيان_ السنوات	1	2	3	4
الإنتاج السنوي التقديري	**%74**	**%82**	**%91**	**%100**

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية _وكالة المسيلة 904_

III. **الهيكل المالي للاستمارات:**

1. **محتوى الاستثمارات:**

- أرض تتربع على مساحة تقدر ب 20000 م^2
- مباني للإنتاج تتربع على مساحة قدرها 13000 م^2 و هي ذو مستويين.
- مباني ملحقة بالعملية الإنتاجية الخاصة بالمواد الطاقوية المميعة.
- مباني اجتماعية تتكون من 5 طوابق، مطعم، غرف لتبديل الملابس، مكاتب العمل في الطابق الأول، و 8 شقق في الطابق الثاني و الثالث.

- موقف السيارات
- معدات الإنتاج و تظهر في الجدول التالي:

المعدات	القيمة (الأورو)
1 وحدة الغلفنة	700000
1 مجموعة مواد مشعة و آلات المعالجة	300000
2 سلسلة العوارض	960000
1 وحدة أسلاك	300000
1 سلسلة تصنيع الشبكة	1000000
1 مجموعة الهيكل المعدني	234000
مصاريف نقل	40000
مجموع الاستثمارات	3534000

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

تكاليف المعدات حددت ب318060 كيلو دينار جزائري في بداية الطلب، بالإضافة إلى تكاليف خاصة ب: تركيب معدات الإنتاج، معدات المكتب، حقوق الجمارك.

2. **الهيكل المالي:** **جدول رقم (7): يمل الهيكل المالي**

الموارد المالية	**القيمة**	**النسبة**
1 المستفيدين		**%40**
• مساهمة عينية	120000	
• مساهمة قيمية	190624	
2 البنك	465936	**%60**
المجموع	776560	**%100**

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

IV. تحليل و تقييم المشروع

1. تحليل المدخول قبل التمويل

جدول رقم (8) يمثل الميزانية التقديرية المالية للمشروع الوحدة: كيلو دج

السنوات	1	2	3	
الأصول				
الأصول الثابتة	723873	1070708	1373776	1650727
قيم الاستغلال (VE)	1057730	844271	1179078	1634084
قيم القابلة للاستغلال (VRE)	1984031	2625469	2288188	2109659
قيم خارج الاستغلال(VRHE)	470836	343518	430478	512232
قيم قابلة للتحصيل(VD)	1233628	1895871	1568917	1936620
مجموع الأصول المتداولة(AC)	4746225	5709129	5466661	6192595
مجموع الأصول	5475098	6779837	6840437	7843322
الخصوم				
الأموال الخاصة(FP)	2278138	3189987	3353548	3885598
ديون طويلة و قصيرة الأجل(DLMT)	176535	86253	124781	256901
الأموال الدائمة(CP)	2454673	3276240	3478329	4142499
ديون الاستغلال	1401113	1484347	1627621	1542356
ديون خارج الاستغلال	1619312	1019250	1734487	1964810
ديون قصيرة الأجل	3020425	3503597	3362108	3700823
مجموع الخصوم	5475098	6779837	6840437	7843322

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد احتياج رأس المال العامل(BFR):**

يتم تحديد احتياج رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية التقديرية للسنة الأولى، الوحدة كيلو دج.

جدول رقم (9) يمل تغير احتياج رأس المال العامل الوحدة: كيلو دج

البيان	-1	0		1	2	3	4	5
رقم الأعمال				914050	1014455	1121900	1237090	1237090
احتياج رأس المال العامل				30775	34155	37773	41651	41651
التغير في احتياج رأس المال العامل		30775		3380	3618	3878	0	

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد نسب السيولة**

جدول رقم (10): يمثل نسب السيولة

النسب	طريقة الحساب	1	2	3	4
نسبة السيولة العامة	(VD+VR+VE) /DCT	1.57	1.63	1.62	1.67
نسبة السيولة المنخفضة	DCT/(VR+VD)	1.22	1.39	1.28	1.23
نسبة السيولة الحالية	DCT/VD	0.41	0.54	0.47	0.52

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

تحديد دفعات الاستثمار: الوحدة كيلو دج

جدول رقم (11): يمثل دفعات الاستثمار

البيان	المبلغ	1–	0	1	2		3
مصاريف إعدادية	588	588	–	–	–		–
الأراضي	12000	12000	–	–	–		–
المباني	177500	133125	44375	–	–		–
معدات إنتاج	310860	–	310860	–	–		–
معدات نقل	31440	–	31440	–	–		–
معدات مكتب	1625	–	1625	–	–		–
التركيب	6181	–	6181	–	–		–
حقوق الجمارك	79515	–	79515	–	–		–
التغير في إحتياج رأس المال العامل	41651	–	30775	3380	3618		3878
مجموع الاستثمارات موضحا تغير في إحتياج رأس المال العامل	77650	–	511971	3380	3618		3878

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد دفعات الاهتلاك الوحدة كيلو دج**

جدول رقم (12): يمثل دفعات الاهتلاك

البيان	المبلغ	الم دة	1	2	3	4	5	6	7	8	المجمو ع

مصاريف اعدادية	588	3 س	196	196	196	-	-	-	-	-	588
المباني	177540	20 سنة	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	71000
معدات الإنتاج	318060	10 س	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	318060
معدات المكتب	1625	5 س	325	325	325	325	325				1625
معدات نقل	31440	5 س	6288	6288	6288	6288	6288				31440
التركيب	6181	10 س	618	618	618	618	618	618	618	618	4944
حقوق الجمارك	795155	10 س	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	63806
أقساط الاهتلاك			56059	56059	-56059	55863	55863	49250	49250	49250	427653

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد القيمة المتبقية للاستثمار (VRI)**

VRI = مجموع الاستثمار – احتياج رأس المال العامل – مجموع أقساط الإهتلاك

VRI = 307256

جدول رقم (13): يمثل جدول حسابات النتائج الوحدة كيلو دج

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب و رسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
نتيجة الاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
أقساط الاهتلاك	56059	56059	56059	55863	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	87045	108206	130850	155322	155322	161935	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	26113	32462	39255	46697	48580	48580	48580	48580

النتيجة الصافية	60932	75744	91595	108725	108725	113355	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	116991	131803	147654	164588	164588	162605	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (14): يمثل جدول الاستخدامات و الموارد الوحدة كيلو دج

البيان	1−	0	1	2	3	4	5	6
الموارد القدرة على التمويل الذاتي القيمة المتبقية للاستثمار التغير في احتياج رأس المال العامل			116991	131803	147654	164588	162605	162605
مجموع الموارد			116991	131803	147654	164588	162260 5	162605
الاستخداما ت	253713	481196 30775	3380	3618	3878			

الاستثمار المبدئي التغير في احتياج رأس المال العامل								
مجموع الاستخداما ت	253713	511971	3380	3618	3878			
تدفقات الخزينة	-253713	-511971	113611	128185	143776	164588	162605	162605
التدفقات المتراكمة للخزينة	-253713	-511971	-652073	-523888	-380112	-215524	-52919	162605

البيان	7	8
الموارد القدرة على التمويل الذاتي	162605	162605
القيمة المتبقية للاستثمار		307356
التغير في احتياج رأس المال العامل		41651
مجموع الموارد	162605	511512
الاستخدامات		

الاستثمار المبدئي التغير في احتياج رأس المال العامل		
مجموع الاستخدامات		
تدفقات الخزينة	162605	511512
التدفقات المتراكمة للخزينة	272291	783803

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904

- **فترة الاسترداد للمشروع:**

فترة الاسترداد = 5 سنوات و 4 أشهر

فترة الاسترداد الحالية: 7 سنوات و شهر

صافي القيمة الحالية: VAN حيث (i=8%)

VAN= 231157 كيلو دج

- **مؤشر الربحية: IP=1,33**
- **معدل العائد الداخلي:14% =TRI**

2. تحليل المدخول بعد التمويل

النسبة المطبقة من طرف البنك هي 6.5% حيث يدفع ما قيمته 25% الأولى مستفيد من قبل البنك في المرحلة الأولى و يتم إتمام المبلغ في السنة الثانية

جدول رقم (15): يمثل المبلغ المدفوع السنوي الوحدة كيلو دج

البيان	1-	0	1	2	3	4	5	6
الدخل الجاري	116484	465936	465936	388280	310624	232968	155312	77656
الدخل الأساسي	7571		77656	77656	77656	77656	77656	77656
الفوائد	7571	30286	30286	25238	20190	15145	10095	5048
المبلغ المدفوع السنوي	7571	30286	107942	102894	97846	92801	87751	82704

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (16): يمثل فوائد التأجيل

البيان	1	2	3	4
فوائد التأجيل (1–)	2524	2524	2524	
فوائد التأجيل (0)		10095	10095	10095
مجموع الاهتلاكات	2524	12619	12619	10095

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد قيمة الاستثمار الجديد**

جدول رقم (17) يمثل قيمة الاستثمار الجديد

البيان	1–	0	1	2	3
الاستثمار المبدئي	253713	481196			
التغير في احتياج رأس المال		30775	3380	3618	3878
فوائد التأجيل	7571	30286			
مجموع الاستثمارات	261284	542257	3380	3618	3878

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (15) يمثل جدول حسابات النتائج التقديري

البيان	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**
رقم الأعمال	9140 50	10144 55	11219 00	12370 90	12370 90	12370 90	12370 90	12370 90

مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب و رسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
الناتج الخام للاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
مصاريف مالية	30286	25238	20190	15145	10095	5048		
أقساط الاهتلاك	58582	68678	68679	65959	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	54236	75349	98040	1385	145227	156887	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	16271	21105	29412	39025	43568	47066	48580	48580

النتيجة الصافية	37965	49244	68628	91160	101059	109821	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	96547	119222	137307	157019	157522	159071	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (18) يمثل الموارد و الاستخدامات الجديد

البيان	1-	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الموارد										
القدرة على التمويل الذاتي			96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	162605
القيمة المتبقية للاستثمار										307256
استرجاع رأس المال العامل										41651
مبلغ المساهمة	144800	192805								

مبلغ المقترض	116484	349452								
مجموع الموارد	261284	542257	96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	511512
الاستخدامات										
استثمار مبدئي	253713	481196								
التغير في احتياج ر.م عامل		30775	3380	3618	3878					
فوائد التأجيل	7571	30286								
المبلغ الأساسي المسترجع			77656							
مجموع الاستخدامات	261284	542257	81274	81534	77656	77656	77656	77656		
تدفق الخزينة	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
التدفق المتراكم	0	0	15511	52159	107938	187295	267161	348576	511181	1022693

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904

3. تحديد المدخول الرأسمالي

- **تحديد خزينة المستفيد**

خزينة المستفيد= تدفقات الخزينة + العوائد + مبلغ المساهمة

و يتم إيضاح ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (19) يمثل مبلغ الخزينة المتراكم للمستفيد

البيان	1−	0	1	2	3	4	5	6	7	8
مبلغ المساهمة	144800	192805								
العوائد				0	0	0	0	0	0	0
تدفق الخزينة	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	51415	162605	511512
خزينة المستفيد	−144800	−192805	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
مبلغ الخزينة المتراكم	−144800	−337605	−322094	−285446	−229673	−150310	−70444	10971	173576	68508

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

4. حساب النسب التالية:

- حساب فترة استرداد الأموال الخاصة

DRFP= 5 سنوات و 10 أشهر

حساب صافي القيمة الحالية للأموال الخاصة:

$$VANFP = \sum \frac{P_P + T_P + K_P}{(1+i)^P}$$

حيث أن:

العوائد:P_P

الخزينة السنوية:T_P

مبلغ المساهمة:K_P

$VANFP = 225436$ كيلو دينار جزائري (i=8%)

- **حساب معدل العائد الداخلي للأموال الخاصة:**

$VANFP = 0$

TRFP = 18%

5. **تحليل مدخول المقترض:**

TRIE= (نسبة الاقتراض الخام) (1–نسبة الضرائب على أرباح الشركات)

حيث أن نسبة الضرائب على أرباح الشركات = 30%

%4.5 =TRIE

بما أن TRI= 14% و TRIE= 4.5% تعني أن نسبة مدخول المشروع يفوق نسبة الفوائد المدفوعة بفارق 9.5%

و بما أن النتيجة موجبة TRI <VAN و TRFP > $VANFP$ نستنتج أن القرض الممنوح لا يؤثر على ربحية المشروع و بالتالي يعمل على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

و بعد دراسة المفصلة للمشروع حضي المشروع بالقبول.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة المسيلة 904 بصفة عامة و بصفة خاصة على المكلفين بالقروض و التسهيلات التي تمنحها للمستفيدين، و من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها و المتمثلة في دراسة حالة ملف طلب القرض، و بعد المرور على الخطوات التي يمر بها ملف القرض من طرف البنك وصولا إلى خلاصة الدراسة التي كانت نتيجتها إيجابية و كان رد البنك بالقبول.

قائمة المراجع:

1 – سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد خمسون، 2 جانفي 2022.

2 – فهمي مصطفي الشيخ، التحليل المالي، رام الله ، فلسطين ، SME Financial، الطبعة الأولى، 2008،

3 – سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" وحدة أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إذارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2016–2017.

4 – غذوان علي،مبادئ الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2020.

5 – مويحي إلياس، دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICABبسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015.

6 – يحياوي سمير، ملخص محاضرات التحليل المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج.

7 – عامر وليد سنوسي، التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم،2018–2019.

8 – حليس مريم، حراتي مريم، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد إنتاج البلاط، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015–2016.

9– بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية:دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحظنة للفترة 2011–2016،دراسات اقتصادية، 35(01)، 2018، ص 351.

10 – أوصيف عيسى، إستخدام النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،

11 – زينب لحلول، دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية دراسة حالة البناك الخارجي الجزائري وكالة جيجل 00048، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، 2016–2017.

12 – لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011–2012.

13 – دخوش هدى، بن شعبان هدى، إستخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020–2021.

14 – عمير عبدالقادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP، مذكرة لنيل شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016–2017.

15 –حماد سمير، يوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة شركة الاستغلال وتسيير المحطة البرية البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017–2018.

16 – تيويري ابتسام، بن زين مريم، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG وحدة برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2018–2019.

17 – فضلون نادية، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

المسيلة في: 08/05/2023

رقم: ...../.....

إلى السيد: ...مدير مؤسسة ...
...المسيلة...

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التربص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس الأكاديمي في شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص: ...محاسبة وجباية...

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	...لعلاوي عبد الحق	201505667 97	203374508	
02	خوجة عبد الرحمن	202035066978	207230177	
03				
04				

عنوان البحث: استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية ...
...المسؤولة التجارية...

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
الدكتور: جبيرة علي		الدكتور: بلوذنين إلياس

This letter is for the Secretary of CEQLE M'Sila to be sent by mail. Done on 10/05/2023